المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/01/2014

Justice

2 - ES.N 01/16

Le CNDH appelle à l'ouverture d'un dialogue national sur les peines alternatives

La justice constitue le mécanisme le plus efficace pour garantir les droits et les libertés, a affirmé le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Sebbar. Ce dernier, qui intervenait lors d'une table ronde organisée en fin de semaine à Fès sur le rôle du CNDH et des Commissions régionales dans la protection des droits de l'Homme, a indiqué que les magistrats étaient appelés à apporter leur contribution à la promotion et à la préservation des droits de l'Homme et des libertés, précisant que le CNDH avait accordé un grand intérêt au volet de la justice dans le cadre du dialogue national sur la réforme du système judiciaire, à travers plusieurs mémorandums appelant au respect de l'indépendance de la justice.

Il a passé en revue les changements profonds opérés au Maroc dans le champ des droits de l'Homme et des libertés à travers l'adoption de plusieurs législations et leur adaptation aux conventions et chartes internationales, ajoutant que le CNDH ne pourrait accomplir convenablement sa mission de protection des droits de l'Homme sans la coopération active des pouvoirs publics, de la justice et des organisations de la société civile.

Concernant la situation des prisons et la détention préventive, il a appelé à plus d'efforts pour corriger les dysfonctionnements de la politique punitive et de réinsertion en réfléchissant aux peines alternatives en vue d'alléger la pression sur les prisons et garantir les droits des détenus, dans le contexte de la nouvelle Constitution qui a insisté sur le respect des droits et des libertés des citoyens. Il a également appelé à la révision de la procédure de la détention préventive et à l'ouverture d'un dialogue national sur les peines alternatives devant aboutir à l'adoption d'une loi sur ces peines, outre la mise en œuvre de la procédure de conciliation et la libération conditionnelle pour réduire le surpeuplement des prisons, un phénomène qui constitue l'un des grands problèmes auxquels font face actuellement les prisons marocaines.

Le président de la Commission régionale des droits de l'Homme à Fès-Meknès, Abdelaziz Mekni, a considéré que la création de ces structures régionales avait constitué un saut qualitatif dans l'action du CNDH en ce sens qu'elles ont permis de renforcer la politique de proximité dans la protection des droits de l'Homme et de consolider la dimension régionale et territoriale en plus de la mise à contribution des acteurs locaux dans le processus de raffermissement de l'État de droit et des libertés au Maroc. Il a souligné que l'organisation de ce colloque s'inscrivait dans le cadre du souci de la Commission régionale d'approfondir l'ouverture et le contact sur les acteurs engagés dans la protection des droits de l'Homme en vue d'enrichir le débat sur les meilleurs moyens de préserver ces droits, précisant que l'atteinte de ces objectifs passe par la coordination entre toutes les parties impliquées dans ce processus au niveau local.

Les participants à ce débat, dont une pléiade de magistrats et de juristes, se sont penchés sur les rôles et les interactions entre les différents intervenants dans le domaine de la défense et la promotion des droits de l'Homme. Ce thème a été développé à partir de plusieurs axes, notamment «Quel rôle de la justice dans le contrôle des institutions pénitentiaires et de rééducation ?» «Quel rôle de la justice dans le contrôle des lieux de détention ?» et «Le rôle du Conseil national des droits de l'Homme et ses commissions régionales dans la protection des droits de l'Homme». ■

MAP

العلم

أمازيغي يشتكي المقرئ أبو زيد إلى اليازمي والهيبة والرميد

9/22792

الرباط: عزيز لجهبلي

راسل مواطن مغربي إسمه التيجاني الحمزاوي كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان، ووزير العدل والحريات بشكاية، مؤكدا فيها أنه ضحية لتمييز وصفه بالعنصري في بلده من طرف الغير، وأضاف الحمزاوي ولم تتدخل الدولة المغربية لإنصافه ورفع الحيف الذي لحقه.

وذكر في الشكاية ذاتها التي حصلت «العلم» على نسخة منها أن المغرب وقّع على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 07 مارس 1966 وصادق عليها بتاريخ 27 أكتوبر 1969 وتم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 2988 بتاريخ 04 فبراير 1970، معتبرا أن المغرب دولة طرف أعلنت منذ 19 أكتوبر 2006 أنها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة الرسائل المقدمة من الأفراد أو من جماعات الأفراد الداخلين في ولايتها والذين يدّعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية وفقا للمادة 14 الفقرة «أ»من الاتفاقية.

وذكر أيضا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن أن البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه، دون أي تمييز لاسيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي، وأن جميع البشر متساوون أمام القانون ولهم حق متساو في حمايته لهم من أي تمييز ومن أي تحريض على التمييز، وإيمانا مني بأن أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان وبأية طريقة كانت.

وقال إن نائبا برلمانيا عن إحدى الدوائر الانتخابية بإقليم الجديدة بالمغرب عن حزب العدالة والتنمية، صرّح في فيديو مسموح بتداوله في المغرب منذ أزيد من عشرة أشهر دون أي تدخل من الدولة وأجهزتها المختصة، صرّح بالحرف أن « في المغرب عندنا تجار معروفون بنوع من البخل وهم من عرق معين «. وأكد الحمزاوي في شكايته أن هذا النائب البرلماني يقصد هنا التجار المنحدرين من منطقة سوس. والفيديو على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=epAq0pDRDKI

واعتبر هذا التصريح تحقيرا لجزء من ساكنة المغرب ذات انتماء جغرافي ولغوي وثقافي محدد، هم «أهل منطقة سوس» الذين ينتمي إليهم المشتكي باعتباره سليل مدينة أكادير عاصمة المنطقة المذكورة.

وحيث أنه لا وجود لسُبُل انتصاف أمام القضاء الوطني، نظرا لعدم تجريم التمييز عموما، وهذا النوع خصوصا، في بلدنا. مما جعل هذا النوع من التصريحات مباحا ومتواترا لدى عدد من المسؤولين السياسيين والعموميين بالمغرب، ومسموحا بتداوله في وسائل الإعلام والاتصال دون رقيب ولا حسيب ودون وعي بعواقبه الوخيمة على التماسك والسلم الاجتماعيين.

وأشار أن المغرب لم يخرج بعد للوجود الجهاز المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 14 من الاتفاقية الذي يُفترض أن تناط به مهمة النظر في هذا النوع من الانتهاكات.

وحيث أن المغرب لم يعمل على حماية الضحايا – ويعتبر نفسه منهم – من التمييز العنصري الصادر عن النائب البرلماني المذكور، وهو الشيء الذي التزم به بمقتضى الفقرة «ب» من المادة 2 من الاتفاقية.

وتنفيذا لالتزام الدولة بمقتضيات المادة 4 من الاتفاقية لم تشجب الدعاية القائمة على الفكرة القائلة بدونية عرق واتصافه بإحدى الصفات المذمومة «البخل»، والتي تحاول تبرير واقع الدونية لجماعة سكانية معينة، ولم تتخذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على هذا التحريض على التمييز.

وبما أن هناك عدم احترام لالتزام المغرب بما تنص عليه الفقرة أ من المادة 4 باعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري جريمة يعاقب عليها القانون، حماية وإنصافا لضحايا التمييز.

بل كان منتظرا أن تعلن الدولة الطرف عدم شرعية المنظمات والنشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك فيها جريمة يعاقب عليها القانون، انسجاما مع مقتضيات الفقرة «ب» من المادة 4 من الاتفاقية المذكورة. وهو ما لم تُقدم عليه الدولة مما زاد من وطأة الانتهاك علينا.

ودعا إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة، ولاسيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام بُغية مكافحة النَعرات المؤدية إلى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتماسك والسلم الاجتماعيين تفعيلا لمقتضيات المادة 7 من الاتفاقية. وأكد على انصافه واتخاذ المناسب إحقاقا للحقّ في العيش بكرامة، دون تعرض المغاربة لأي نوع مَن أنواع التمييز.

صحيفة الناس

تحت المجهر

الصبار.. المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لتطويع النصوص القانونية وليس تأويلها

في ملتقى نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس-مكناس

73/13

صحيفة الناس

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن القضاء، هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق. وأكد محمد الصبار، في عرض قدمه عشية يوم الجمعة المنصرم بفاس أمام المشاركين في المائدة المستديرة حول موضوع «المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية .. الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين»، أن المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لهم القدرة على تطويع النصوص القانونية وليس تأويلها وذلك من أجل المساهمة في تنمية وتطوير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذا الملتقى الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن المجلس أولى لموضوع القضاء، في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أهمية خاصة من خلال رفعه للعديد من المذكرات التي صبت في مجملها حول ضرورة ضمان استقلالية القضاء، بالنظر للأدوار التي يضطلع بها في حماية الحقوق والحريات وصيانتها.

واستعرض التحولات العميقة والنوعية التي عرفها المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات، من خلال العديد من الآليات المهمة والفعالة التي أنشأها وكذا عبر سن التشريعات القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكنه أن يقوم بدوره الحمائي في مجال تكريس وصيانة وضمان حقوق الإنسان بدون تعاون وتنسيق مع جميع المعنيين والمتدخلين من سلطات عمومية وقضائية ومكونات وفعاليات المجتمع المدني.

وبخصوص وضعية السجون والاعتقال الاحتياطي وغيرها من المواضيع التي لها ارتباط وثيق بقضايا حقوق الإنسان، أكد الصبار على ضرورة العمل من أجل تقويم اختلالات السياسة العقابية وإعادة الإدماج مع التفكير في بدائل من شأنها الحد من أزمة السجون وحماية حقوق السجناء، وخاصة في ظل دستور جديد شدد على ضرورة حماية هذه الحقوق.

وأبرز في هذا الصدد أهمية إعادة النظر في السياسة العقابية بما يضمن ويعزز مقوماتها الثلاثة (الردع والإصلاح والإدماج)، مع مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي وفتح نقاش وطني واسع حول العقوبات البديلة يفضي إلى صياغة مقترح أو مشروع قانون حول هذه العقوبات، بالإضافة إلى تفعيل مسطرة الصلح والإفراج الشرطي للحد من ظاهرة الاكتظاظ التي تظل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تتقرع عنها العديد من الآفات التي تعرفها السجون.

وتوقف الصبار عند الأدوار التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وسيطة لها قوة معنوية لاسيما في المجال الحمائي، مشيرا إلى أن ضعف الدور الرقابي الموكول للعديد من المؤسسات يؤدي حتما إلى اختلالات وانزلاقات يجب التصدي لها، على اعتبار أن قضية حقوق الإنسان هي قضية تهم الجميع وعلى الجميع أن ينخرط في حمايتها والنهوض بها.

من جانبه، أكد عبد العزيز مكني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن اللجن الجهوية لحقوق الإنسان شكلت طفرة نوعية في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة وأنها مكنت من نهج سياسة القرب في حماية هذه الحقوق والنهوض بها تفعيلا للبعد الجهوي والمقاربة المجالية، وإشراكا للفاعلين المحليين في تعزيز البناء الحقوقي والديمقراطي للمغرب. وأوضح أن الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القوانين وضرورة ارتقاء الممارسة العملية لمستوى تطلعات المغرب في احترام حقوق الإنسان وحمايتها يقتضي تنسيق أداء مختلف الفاعلين المكلفين بحماية هذه الحقوق خاصة القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية بإنفاذ القانون مع تكريس التعاون مع الجهات المكلفة بالمراقبة المستقلة لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي.

وأشار إلى أن تنظيم هذا الملتقى الذي يندرج في إطار حرص اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على تعميق سياسة الانفتاح والتواصل، يهدف إلى إثراء النقاش الفكري والمؤسساتي والوقوف على الأدوار والتقاطعات في عمل المتدخلين الجهويين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وركزت المداخلات التي قدمها كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس وبعض رجال القضاء العاملين بالنفوذ الترابي للمحكمة ذاتها على إبراز اختصاصات القضاء وأدواره في حماية حقوق الإنسان وأعمال مبدأ الرقابة، سواء في ما يتعلق بقضاء الأحكام أو بالمؤسسات السجنية.